التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية
الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا

سعيدة لميكي
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه
مجموعة البحث في السياسة الجنائية والدينامية الاجتماعية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
المملكة المغربية

الملخص:

يعيش العالم في وقتنا الراهن، ثورة رقمية غير مسبوقة طالت شظاياها شتى مناحي الحياة، و لم يكن المرفق القضائي بمنأى عن هذه التحولات، فقد انتقلت العدالة من مفهومها التقليدي المرتبط "**بقاعة المحكمة**" المادية، إلى مفهوم "**العدالة الرقمية**" التي تتجاوز حدود الزمان والمكان.

وتعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التقاضي عبر الوسائط الالكترونية نموذجا متقدما لدمج التكنولوجيا في النظام القضائي، بهدف تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة ويعتمد هذا النموذج على بنية قوية وإطار قانوني مهم، جعل من الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا في هذا النوع من التقاضي.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، العدالة الرقمية، المحاكم الإلكترونية، النموذج الأمريكي، النجاعة القضائية، التحكيم الإلكتروني، الأمن السيبراني القضائي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Digital Litigation through Electronic Means:

–The Case of the United States–

English summary

The world is currently witnessing an unprecedented digital revolution that has affected almost every aspect of life, and the judicial system has not been immune to these transformations. Justice has shifted from its traditional conception, tied to the physical courtroom, to the notion of "digital justice," which transcends the limits of time and space.

The experience of the United States of America in litigation through electronic means represents an advanced model of integrating technology into the judicial system, with the aim of enhancing access to justice. This model relies on a strong digital infrastructure and a significant legal framework, which have made the United States a reference in this type of litigation.

Keywords: Digital litigation, Digital justice, E-courts, American model, Judicial efficiency, E-arbitration, Judicial cybersecurity.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

بدأت الأنظمة القضائية في العديد من دول العالم، باستغلال الثورة الرقمية والتكنولوجية الحديثة، بغرض البحث عن حلول لبعض إشكاليات التقاضي وخاصة مسألة بطء الإجراءات التي يطال تأثيرها الحماية القضائية ذاتها، ولا ريب أن توفير هذه الحماية هو هدف مرفق القضاء الأساسي[1].

ولهذا ،سعت العديد من الدول للبحث عن طرق جديدة للتقاضي، من شأنها اختصار إجراءات التقاضي على اعتبار أن مرحلة التقاضي التقليدي تتسم في مجملها بالتعقيد وطول الإجراءات التي تسبب العناء للمتقاضين ولجهاز العدالة على حد سواء، ناهيك عن التكلفة المالية المتمثلة في مصاريف التنقل والطبع والنسخ المرتبطة بالملفات، الأمر الذي دعا إلى إيجاد طرق حديثة تتماشى مع ما يعرفه العالم من تطور تكنولوجي وذكاء اصطناعي من شأنه تحديث قطاع التقاضي داخل المحاكم والاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا النوع من التقاضي داخل المنظومة القضائية .

ولقد استفادت الدول خاصة المتقدمة منها، من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال العديد من التطبيقات التي أثرت بدرجة كبيرة على عدد من أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي، كان أهمها ظهور التجارة الإلكترونية[2]،

[1] – أحمد محمد عصام:" أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الإلكتروني"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد 1، سنة 2021، ص 2.

[2] – التجارة الإلكترونية: هي عملية بيع وشراء المنتجات أو الخدمات أو المعلومات عبر شبكة الانترنيت، حيث يمكن لعملاء التجارة الإلكترونية إجراء عمليات شراء من أجهزة الحاسوب الخاصة بهم بالإضافة إلى نقاط الاتصال الأخرى، بما في ذلك الهواتف والساعات الذكية والرقمية.

انظر:

CLARK ROGER : EDI ANYWHERE : HOW TO SOFTEN THE GROUND, DEPARTMENT OF COMMERCE, AUSTRALIAN UNIVERSITY,1993

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحكومة الإلكترونية[1]، والتعليم عن بعد[2]،وغيرها من المواضيع الراهنة كالتقاضي عبر الوسائط الإلكترونية والذي اخترنا للبحث فيه النموذج الأمريكي الذي هو موضوع هذه الدراسة، والذي يظهر التزاما بالتحديث التشريعي لمواكبة التكنولوجيا، مما يضمن التوازن بين النجاعة القضائية والضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

وفي ضوء ما تقدم، نطرح التساؤل حول أهمية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساته على تطوير مرفق القضاء؟ وهل استطاعت القواعد الإجرائية الفيدرالية استيعاب خصوصيات التقاضي عن بعد دون المساس بجوهر العدالة وضمانات المحاكمة العادلة؟

ولمقاربة الموضوع سنتناوله من خلال فقرتين:

الفقرة الأولى: التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

الفقرة الثانية: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

الفقرة الأولى: التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

أسهمت التقنيات الحديثة ونظم المعلوميات في تغيير نشاطات المحاكم في مختلف الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأحدثت تغيير جذري في إجراءات التقاضي بشكل عام، من خلال تبني تقنية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية.

ولقد شرعت المحاكم الفيدرالية الأمريكية منذ تسعينات القرن الماضي في إرساء دعائم نظام متطور لإدارة القضايا إلكترونيا، وهو ما توج بنظام(CM /ECF)الذي أحدث ثورة في طريقة تقديم المقالات الافتتاحية وتبادل المذكرات.

---

[1] – يقصد بالحكومة الإلكترونية: تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة، بواسطة استثمار التطورات العلمية المذهلة في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات، وبذلك تتغير أشكال وسبل تقديم تلك الخدمات العامة للإدارات الحكومية ومعاملاتها من شكلها الروتيني التقليدي إلى أشكال جديدة إلكترونية بواسطة الحاسب الآلي عبر شبكة الانترنيت وشبكات الاتصال، مما يستلزم تطوير للبنية الإدارية والفنية لتلك الإدارات، وتغييرا في أنظمتها التشريعية.

–بدأت مشروعات إنشاء الحكومة الإلكترونية في كثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كلنتون، وإن كانت بدايات تطبيق الفكرة قد بدأت عام 1995، حين بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقه على إدارتها، وفي بريطانيا عام 1999.

وكانت أول حكومة عربية تطبقها بصورة شبه تامة، إمارة دبي منذ 29 أكتوبر 2001، كما ظهرت منذ فترات قريبة وبصورة جزئية في العالم العربي في تطبيقات جزئية في بعض الجهات الحكومية كوزارة المالية المغربية وجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية وفي مصر وفي الكويت، ومن الطريف أن الفطرة قد وردت في رواية للخيال العلمي كتبها الروائي جون برنر عام 1975 حيث يتناول موضوع الرواية حكومة شمولية تتحكم في شعب ما عن طريق شبكة حاسوب عملاقة، ومن الطريف أيضا أن ما ورد بالرواية من تخريب للحاسوب بواسطة برنامج أسماه المؤلف برنامج "الدودة" مهمته الاختراق والتخريب، هذه الفكرة حققها عمليا في 2 نوفمبر 1988 طالب الدكتوراة روبرت موريس في أمريكا وتمت محاكمته وإدانته جنائيا.

للمزيد حول هذا الموضوع:

–عبد الفتاح بيومي حجازي:" النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية"، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، دون ذكر الطبعة، سنة 2002، ص 23.

[2] – التعليم عن بعد: هو طريقة لتدريس الطلاب أونلاين، حيث يتم إرسال المحاضرات والواجبات الدراسية عبر الانترنيت ويحضر الطلاب محاضراتهم من المترل، بدلا من قاعة تدريس ونتيجة لجائحة كورونا، تم تبني استراتيجيات التعليم عن بعد وتطبيق هذه الاستراتيجيات بكفاءة وفعالية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي ضوء ما تقدم، سنتطرق في هذه الفقرة إلى مفهوم التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية (أولا)، ثم صور التقاضي الإلكتروني(ثانيا)

أولا: مفهوم التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية

يقصد بالتقاضي عبر الوسائط الإلكترونية:" **عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض أو إرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات.**[1]

وعرفه رأي آخر بكونه، "**مباشرة الدعوى القضائية أمام المحكمة المختصة التي يعينها القانون للنظر في النزاع من خلال استخدام شبكة الانترنيت الدولية وأدواتها مثل الحاسوب الآلي وأنظمة الدفع الإلكتروني وغيرها، للاستفادة من مميزات السرعة والسهولة التي تضمنها تلك الوسائل مما ينعكس على سرعة التقاضي وجودة إجراءاته**"[2].

وعليه، فالتقاضي الرقمي نظام قانوني تقني يتيح للأطراف المتقاضين والقضاة ممارسة الإجراءات القضائية عبر الوسائط الرقمية وشبكات الاتصال، دون الحاجة للحضور الفعلي في المحاكم في كثير من مراحل الدعوى.

ففي الولايات لمتحدة الأمريكية يتم رفع الدعوى إلكترونيا عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع في شهر سبتمبر سنة 1999.

ونظام رفع الدعوى إلكترونيا، له العديد من المميزات حيث يقدم نوع من الخدمة باستعمال التكنولوجيا تسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم المستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فاعلية كما يوفر هذا النظام إمكانية تسلم المستندات والوثائق في أي وقت يوميا[3]

وإذا كان اليوم، أمر وجود المحامي الإلكتروني في جميع أنحاء العالم يعطي استشارات عبر شبكة الأنترنيت يفرضه الواقع الذي تطور تكنولوجيا وفنيا، فإن ضرورة تواجد محاكم إلكترونية من شأنها أن تعفي المحامي والمتقاضين من التنقل إلى المحاكم أمرا من شأنه أن يسهم في تخفيف الاكتظاظ داخلها.

ومما لا شك فيه أن المحاكم هي الجزء الحيوي في العملية القضائية، وتطور تقنياتها أمر لا بد منه، والبحث عن إنشاء المحاكم ذات تقنية عالية أو إلحاق النظام الإلكتروني بها هو موضوع تفرضه طبيعة التطور، وتسارعه وتفرضه في كل المجالات في ظل تزايد الدعاوى المعروضة على القضاء.

ومع ظهور العولمة، والتجارة الدولية والمعلوماتية والتطورات التقنية استطاع المشرع الإجرائي الأمريكي أن يصبوا إلى استغلال تلك الظروف في سبيل تحقيق سبل أكثر فعالية لعملية التقاضي بسرعة والاستفادة من الزمن وعدم هدره.

ولقيت تسوية المنازعات عبر شبكات الانترنيت، تطبيقات فعلية من خلال مبادرات تبنتها اتحادات ومنظمات مهنية أمريكية، ويعد التحكيم الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية أهم صور التقاضي الإلكتروني.

---

[1] خالد ممدوح: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2008، ص 13.

[2] – أحمد هندى: "التقاضي الإلكتروني"، دار الجامعة الجديدة، دون ذكر الطبعة، 2014، ص 53.

[3] أحمد هندى: مرجع سابق، ص53.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيا: صور التقاضي الرقمي

يقصد بصور التقاضي الرقمي الأساليب والوسائل التقنية التي من شأنها تحويل الإجراءات الورقية، إلى صورة رقمية متكاملة وتتعدد هذه الصور لتشمل كافة مراحل الدعوى ومن أهمها:

أ –إجراءات قيد الدعوى والتبليغ الإلكتروني

يقصد بإجراءات قيد الدعوى، القيام بكافة الإجراءات المرتبطة بممارسة الدعوى بما في ذلك تقديم المستندات والوثائق عبر منصات إلكترونية معدة لهذا الغرض، أما التبليغ الإلكتروني، فيقصد به تلقي التبليغات القضائية عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية.

ب –المحاكم الإلكترونية

تعد المحاكم الإلكترونية، النموذج المؤسسي الذي يجسد" التقاضي الرقمي " في أبهى صوره، حيث تتحول فيه الخصومة من محررات ورقية إلى بيانات رقمنية مؤمنة.

وعرفت المحاكم الإلكترونية بأنها: "**عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود _شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة _ يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى ،وتجهيز برامج الملفات الالكترونية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعوى وقرارات الأحكام بما يمثل تواصلا دائما مع جمهور المواطنين والمحامين ،كما تمكن هذه المحاكم أصحاب العلاقة من المتقاضين ووكلائهم من الترافع وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة في أي وقت وفي أي مكان كما توفر المحكمة اليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات _بل وحتى حضور الجلسات الكترونيا _والقرارات والأحكام بكل سهولة ويسر كما تتيح الشفافية والسرعة في الحصول على المعلومات** " [1].

ووضعت أول لبنة من لبنات التطوير التكنولوجي في المحاكم بإنشاء نظام "المحاكم الإلكترونية" والذي يتضمن كافة الخدمات القضائية الإلكترونية من رفع وقيد الدعاوى والنظر فيها، وإصدار الأحكام وتنفيذها، وغيرها من الخدمات التي يتم تقديمها إلكترونيا بهدف التيسير على المتقاضين[2].

ونظرا لنجاح التحكيم الإلكتروني وفاعليته في تسوية المنازعات فقد بدأ تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم الأمريكية ومنها انتقلت التجربة إلى عدد من دول العالم منها فرنسا وانجلترا والسعودية والإمارات والمغرب ... وغيرها.

وفي هذا الصدد ،فقد أشارت الإحصائيات التي أجراها المركز القضائي الفيدرالي الأمريكي إلى أن حوالي 25% من المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية تجعل نظام المحكمة الإلكترونية واقعا ملموسا، والمسؤول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة، تسند إليه المحكمة مهمة تشغيل قاعة المحكمة من الناحية

[1] أشرف محمود: المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، العدد 35، القاهرة ،2020، ص 31
[2] صفاء أوتاني: مرجع سابق، ص 172

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التكنولوجية، والإشراف والصيانة، حيث يتم رفع الدعوى بالطريق الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها الرئيسي مدينة « Santa Barbara »، بولاية كاليفورنيا[1].

ج–التحكيم الإلكتروني

يعرف التحكيم الإلكتروني بكونه:" **طريقة لحل النزاع تتم فيها جميع الإجراءات، بما فيها من تقديم طلب التحكيم عبر الإنترنيت أو بواسطة البريد الالكتروني أو غرف المحادثة أو الفيديو** "[2]

وظهر التحكيم الإلكتروني ،استجابة لتطورات الأوضاع الاقتصادية وزيادة حجم التجارة الدولية وانتشار الشركات الدولية، مما أدى إلى صعوبة التقاضي في المحاكم التقليدية، في حين تطورت الوسائل الإلكترونية التي تسمح بعقد جلسات فض المنازعات بوسائل تكنولوجية عديدة مثل الفيديو كون فرانس، وتسمح هذه التطبيقات بالاستغناء عن الحضور أمام هيئة التحكيم ولكن يتم إرسالها على موقع التحكيم الافتراضي بالطريق الإلكتروني وهذه الآلية هي المتبعة في جمعية المحكمين الأمريكيين ومجمع لندن المعتمد للمحكمين والمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية حيث يجرى التحكيم في منازعاتها عبر شبكة الحاسب الآلي[3].

الفقرة الثانية: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

قبل الوقوف على المزايا التي يوفرها التقاضي الرقمي سنقف عند طرق إدارة القضايا والملفات الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية (أولا) ثم إلى أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية(ثانيا)

أولا: طرق إدارة القضايا والملفات الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية

يعتمد النظام الأمريكي بشكل أساسي على منصتين فيدراليتين:

1_**إدارة القضايا والملفات الإلكترونية (CM /ECF)**: يسمح هذا النظام للمحامين والأطراف بتقديم الوثائق الإجرائية على مدار الساعة عبر شبكة الأنترنيت، ويعد إشعار الإيداع الإلكتروني بمثابة تبليغ رسمي وقانوني[4].

2_**الوصول العام إلى السجلات القضائية الإلكترونية (PACER)**: وهي عبارة عن قاعدة بيانات تضمن الشفافية من خلال تمكين العموم من الوصول إلى معظم الوثائق مقابل رسوم رمزية[5].

ثانيا: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] – محمد صابر أحمد عبد الحميد: "دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي"، رسالة الدكتوراة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2012، ص 267.

[2] منسي محمد عبد العزيز: "اتفاق التحكيم في منازعات التجارة الالكترونية"، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت ،2011، ص23)

[3] – صفاء أوتاني: "المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجموعة 28، العدد1، 2012، ص 172.

[4] محمد صابر أحمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص 267.

[5] يخضع الإطار القانوني للقواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية (FRCP)، والتي تم تعديلها لإضفاء الشرعية على توقيع الإلكتروني والإيداع اللامادي، مع فرض قواعد "التقنية" لإخفاء البيانات الحساسة مثل أرقام الضمان الاجتماعي والحسابات البنكية لحماية الخصوصية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أوجدت التسوية في المنازعات عبر شبكات الحواسيب الآلية الفعلية من خلال مبادرات تبنتها اتحادات ومنظمات مهنية كجمعية المحكمين الأمريكية(Américain arbitration association) وأعدت مشروع للتحكيم المباشر عبر الانترنيت سمي بمشروع القاضي الافتراضي (Project Virtual Magistrate) وذلك في عام 1995، وهو ما أقرته المادة 34/أ من قانون الإجراءات المدنية الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت صراحة على أنه "**يجوز تقديم معلومات مخزنة إلكترونيا مشتملة على الكتابة والرسومات والبيانات والصور الفوتوغرافية والتسجيلات الصوتية أو أي بيانات مخزنة على أي وسيلة إلكترونية** "بحيث يمكن أن تكون مصدرا للمعلومات سواء بصورة مباشرة –عند الضرورة – أو بعد ترجمتهن وطرح باقي الإجراءات المتعلقة بالإعلان أو سداد الرسم وإيداع ملفات وتبادل مستندات إلكترونيا لكل ولاية تنظمها بنفسها لإجراءات التقاضي الإلكتروني عن غيرها من الولايات، لكنها تتفق جميعها بالأخذ بالوسائل الإلكترونية في التقاضي وبعضها يتوسع في هذا التنظيم ويجعله شاملا[1].

إذ لا ينبغي أن تكون العدالة الإجرائية، بعيدة عن وسائل التكنولوجية الحديثة بل يجب أن تكون مسايرة لهذا التقدم، إذ أن هذه التطورات في عالم رقمي حديث كان سببا في اختصار الوقت والجهد للكافة دون قيود الزمان والمكان مما ساهم في تحقيق العدالة الإجرائية بين المتقاضين، وهي مزايا تؤدي إلى تطوير منظومة التقاضي والإسراع في إجراءاته.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في صناعة البرمجيات وأنظمة التشغيل، وهو ما جعلها تكتسب تجربة كبيرة وريادية في مجال التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية، خاصة مع الدور الفعلي والمتميز الذي لعبته الجهات الحكومية وكليات الحقوق الأمريكية والمراكز القانونية والمحامون في تكريس وتعزيز هذا النظام[2].

وفي هذا الصدد، فقد تقدم المكتب الإداري للمحاكم بولاية كاليفورنيا بمشروع محاكم الملفات الإلكترونية والتقنية المعمارية[3] ليتبنى خلال سنة 2003 المجلس القضائي لولاية كاليفورنيا قانون يحدد كيفية دفع الرسوم إلكترونيا ويسمح للمحاكم باستقبال وتسجيل الدعاوى المدنية والرد عليها إلكترونيا.

وتم تعميم نظام التقاضي الإلكتروني على باقي الولايات الأمريكية، على غرار ولاية بنسلفانيا وولاية نيويورك، إذ تم إدخال التكنولوجية لقاعات المحاكم في بعض الإجراءات القضائية، لتحل النزاعات من خلال وسائل الاتصال المختلفة.

ثانيا: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

يشكل التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية ركيزة أساسية في التحول الحديث للأنظمة القضائية، حيث يهدف إلى تحويل إجراءات المحاكم التقليدية إلى عمليات رقمية ذكية وتتجلى أهميته في عدة جوانب نذكر منها على سبيل المثال:

–أنه يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم مستنداتهم وملفاتهم القانونية بطريقة إلكترونية وفق منظومة متكاملة، يصعب توفيرها بالطرق التقليدية.

–يحقق التأمين الكامل للمستندات وللأنظمة الإلكترونية ضد أخطار الاحتراق والتعطيل والإهمال إذ يدار الموقع بمعرفة خبراء متخصصون في تقنيات المعلومات.

---

[1] – عصمت عبد المجيد بكر:" دور التقنيات العلمية في تطور العقد"، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015، ص 510.

[2] عصمت عبد المجيد بكر: مرجع سابق، ص 510.

[3] – www.california courts programs electronics filingin california.com

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

-يحقق إمكانية استلام المستندات في أي وقت يوميا على مدار الأربع وعشرون ساعة وفي أيام الآحاد والعطل ومن أي مكان عبر شبكة الانترنيت.

-يساهم في تقليل كلفة التقاضي، ذلك أن الفضاء الرقمي" لا ورقي" من شأنه أن يخفض تكاليف الطباعة وتداول الملفات المادية.

-يسمح للمحاكم بالتفرغ لأداء وظيفتها الرئيسية وهي الفصل في الدعاوى بطريقة أكثر فاعلية،

-التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالدعوى والتي تمتلئ بها غرف المحكمة.

ـ يقلل من تدخل العنصر البشري في الإجراءات، مما يحد من احتمال التلاعب أو فقدان الملفات الورقية. كما يسهل للأطراف إمكانية الاطلاع اللحظي على كامل المذكرات والمستندات المقدمة.

ـ يزيل العوائق المرتبطة بالجغرافية، حيث يمكن المتقاضين من حضور الجلسات عن بعد عبر منصة مخصصة لهذا الغرض مما يوفر على المتقاضين الجهد ومصاريف التنقل.

ومع كل هذه المميزات التي يوفرها التقاضي الإلكتروني إلا أن له مخاطر يتعين التصدي لها

حيث تمثل الهجمات السيبرانية تهديدا مستمرا للبيانات القضائية الحساسة وهو ما يستدعي تبني استراتيجيات وقائية متكاملة تجمع بين الحلول التقنية والالتزام القانوني الصارم.

خاتمة

لا شك أن العالم يعيش ثورة رقمية ومعلوماتية هائلة، من المفترض أن تنعكس على مرفق القضاء بدوره، فاستخدام التكنولوجيا في التقاضي ساهم في تحقيق سرعة الفصل في النزاعات المعروضة على القضاء.

ورغم تأثير الثورة التكنولوجية على كافة مناحي الحياة بما فيها المنظومة القضائية، إلا أنه مازال موضوع تطبيق المحاكم الإلكترونية يمثل إشكالية، نظرا لعدم معالجتها تشريعيا حتى على مستوى الأنظمة التي تبنته، ومن هنا كانت الحاجة ملحة لحل تلك الإشكالات ومواكبة مستجدات العصر الرقمي والتكنولوجي من خلال إدخال التقنية الحديثة لإجراءات التقاضي والبحث عن سبل من أجل مجابهة الهجمات السيبرانية التي تشكل تهديدا حقيقيا للتقاضي الرقمي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/